تقارير

قراءة في المشهد السياسي الإسرائيلي

شباط/ فبراير 2017

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان :قراءة فى المشهد السياسي الإسرائيلي

السلسلة: تقارير

الكاتب: عماد أبو عواد

الشهر/ السنة : مارس /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

_____

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

طغى تقرير مراقب الدولة بشأن الحرب على غزة عام 2014، على المشهد السياسي خلال شباط/ فبراير، واحتل مساحة واسعة من النقاش الإعلامي والجماهيري. كما احتل قانون تشريع المستوطنات بنسخته النهائية، حيزًا كبيرًا من الخلافات بين اليسار واليمين، وخاصة بشأن خطورة القانون على شكل الدولة، وعلى موقع "إسرائيل" الدبلوماسي في العالم.

تناولت هذه القراءة التصريحات العنصرية التي أدلى بها وزير الأمن الداخلي أردان ضد العرب، والتي كشفت وجه اليمين الحقيقي تجاه الفلسطينيين في الداخل المحتل. كما تناولت تعيين نتنياهو لتساحي هنجبي وزيرًا مؤقتًا للاتصالات، والذي تعرض لنوع من السخرية السياسية. كما أن زيارة بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتصريح الغريب للرئيس ترامب حول عدم اكتراثه بحل الدولة أو الدولتين، كانت أحد ملفات المشهد السياسي.

وفي الشأن الداخلي، أشارت هذه القراءة إلى بعض القضايا الاجتماعية السياسية، مثل عمل الجنود في الدعارة، وانتشار العنف في بيوت العجزة، وعودة مظاهرات الحريديم ضد تجنيد أبنائهم في الجيش. كما تناولت القراءة أبرز الأحداث على الساحة التركية كما تناولها الإعلام العبري.

أولاً: وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان يوجه اتهامات عنصرية للعرب

في تعبير عنصري، عاد وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان في الثالث من شباط، إلى اتهام العرب بالمسؤولية عن الأحداث التي رافقت هدم قرية أم الحيران في النقب الفلسطيني، من قبل قوات الاحتلال. والغريب كذلك هو اتهام العرب بالمسؤولية عن الحرائق التي ابتلعت آلاف الدونمات في الدولة العبرية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، رغم تأكيد الشرطة عدم تورط أيٍّ من المواطنين العرب فيها.

موقف اليمين الحاكم

في موقف عنصري مؤيد؛ دافع رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، عن تصريحات أردان، واصفًا إياه بالرجل المهني. لكن ذلك لم يمنع بعض أطراف الائتلاف الحكومي من انتقاد تصريحات أردان، فقد اعتبرها أكرم حسون من حزب "كلنا"، أنها تصريحات عُنصرية، وعلى قائلها، وفْق المعايير الديمقراطية، الاستقالة فورًا، معتبرًا أن تصريحات أردان تأتي في سياق كسب أصوات اليمين الإسرائيلي.

موقف أحزاب الوسط واليسار المعارِضة

رأت أحزاب الوسط واليسار أن تلك التصريحات تشكل خطورة كبيرة تهدد وحدة المجتمع. فقد اعتبر نخمان شاي، عضو الكنيست عن حزب العمل، أن هذه التصريحات مرفوضة، خاصة إذا جاءت من وزير في الحكومة. أما زهافا جلاؤون، زعيمة حزب ميرتس، فاعتبرت أن هذه التصريحات تأتي في سياق نهج الحكومة الذي يستعدي العرب، من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

وفي ظل الحديث عن موجة العنصرية، أشار موقع "سيخا مكوميت"، أن عام 2016 شهد 675 ألف منشور عنصري على مواقع التواصل الاجتماعي، أي بمعدل منشور كل 46 ثانية، مقابل 280 ألفًا في عام 2015. ويُشير هذا الارتفاع إلى دور حكومة اليمين على رفع سقف العنصرية والكراهية تجاه العرب في الدولة، إلى حدود غير مسبوقة، في مخطط واضح لإقصائهم من كافة مناحي الحياة في الدولة.

ثانيًا: إقرار قانون تشريع المستوطنات "هھسدرا" بصيغته النهائية

في السابع من شباط، أقر الكنيست الإسرائيلي قانون تشريع المستوطنات، بالقراءتين الثانية والثالثة، مما أدخل الساحة السياسية في نقاش حاد حول شكل الدولة، وتأثير القانون على "إسرائيل"، وتحديدًا أمام المجتمع الدولي، حيث يسمح القانون لـ "إسرائيل" بتشريع كل البؤر الاستيطانية المُقامة على أراضٍ فلسطينية خاصة، علاوة على تمهيده لضم بعض المستوطنات رسميًا للدولة.

موقف أحزاب اليمين الحاكم

صوتت كل أحزاب اليمين لصالح القانون، فقد دعمه 60 عضو كنيست من الائتلاف الحكومي، وباركته أحزاب اليمين المصادقة على القانون، حيث اعتبر المبادرون بتشريعه، يوئاف كيش من حزب الليكود، وشولي موعلام من حزب "البيت اليهودي"، أنه قانون عادل، ومن خلاله سيُسوى وضع المستوطنات في الضفة الغربية.

وكان نفتالي بينت، وزير التعليم وزعيم حزب "البيت اليهودي"، هدد بالانسحاب من الحكومة إذا أجّل التصويت على القانون. كما أن المتحدث باسم الحكومة، أوفر أكونيس، قال إن القانون خطوة مهمة لتسوية الظلم الواقع على سكان المستوطنات، الذين قامت

الحكومات السابقة بزجهم في تلك الأماكن دون ترتيب أمورهم، وفق تعبيره، مضيفًا أنه سيُضاف نصف مليون مستوطن إلى تلك المستوطنات.

موقف أحزاب اليسار والوسط المعارِضة

صبّت أحزاب الوسط واليسار جام غضبها بعد إقرار القانون. فقد أشار يتسحاق هرتسوغ، زعيم المعارضة وزعيم المعسكر الصهيوني، إلى أن هناك غيمة سوداء تعتلي الكنيست، معتبرًا أن هذا القانون سيوصل "إسرائيل" إلى محكمة الجنايات الدولية، وسيقضي على الحلم الصهيوني بدولة ذات أغلبية يهودية، لأنه سيقود "إسرائيل" إلى دولة ثنائية القومية، يخسر اليهود فيها الأغلبية.

من جانبها اعتبرت تسيفي لفني، زعيمة حزب "الحركة"، أن الحكومة تسعى من خلال هذا القانون إلى ضم كامل الضفة الغربية إلى "إسرائيل". أما يائير لبيد، زعيم حزب "يوجد مستقبل"، فقد أشار إلى أن القانون سيمهد لرؤية الجنود الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية، وسيمثل تهديداً كبيراً لـ "إسرائيل" على المستوى الدولي والدبلوماسي، وقد يقود إلى حصارها مستقبلاً على خلفية اتهامها بالفصل العنصري، في حال تم ضم الضفة الغربية.

جماهيريًا، أظهرت استطلاعات الرأي أن انقسام الجمهور حول القانون؛ يوازي انقسام الأحزاب تحت قبة الكنيست، فقد أيده 46%، فيما عارضه 43%.

من المتوقع بعد إقرار القانون أن تسعى حكومة اليمين إلى تسريع عجلة الاستيطان، وتقديم بعض القوانين المتعلقة بضم بعض المناطق ذات التجمعات السكانية الكبيرة لـ "إسرائيل"، إلا أن قانون تشريع المستوطنات ذاته، من المتوقع أن يُشطب في المحكمة العليا الإسرائيلية، ورغم ذلك ستستمر محاولات اليمين في هذا الاتجاه، لضمان كسب أصوات مئات آلاف المستوطنين في الضفة الغربية.

ثالثًا: أول زيارة رسمية لنتنياهو للبيت الأبيض في عهد ترامب

في الخامس عشر من هذا الشهر، اجتمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع ضيفه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض، وخلال المؤتمر الصحفي، قال ترامب عن حل الدولتين: "بالنسبة لي لا يوجد فرق، فليتفق الطرفان على الصيغة المناسبة، ونحن سندعم ذلك، سواءً كانت دولة واحدة أو دولتين".

موقف أحزاب اليمين الحاكم

قبيل توجهه إلى الولايات المتحدة، وفي سابقة هي الأولى من نوعها، اجتمع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر "الكابينت"، لتحديد مطالب الائتلاف الحكومي، والاتفاق الذي يجب التوصل إليه مع ترامب خلال الزيارة.

مباشرةً، وبعد انتهاء المؤتمر الصحفي، بادر أعضاء الائتلاف الحكومي لمباركة تصريحات ترامب حول حلّ الدولتين. فقد أشار نفتالي بينت، زعيم حزب "البيت اليهودي"، إلى أن العلم الإسرائيلي الآن رُفِعَ مكان الفلسطيني، معبرًا عن دعمه لرئيس الحكومة الذي أظهر فعالية في الدفاع عن أمن "إسرائيل"، على حد تعبيره. من جانبه أكد جلعاد أردان، وزير الأمن الداخلي، وعضو الليكود، دعمه لترامب، الذي تفهَّم، على خلاف غيره، إمكانية وجود حل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، غير حل الدولتين، على حد تعبيره أيضًا.

أما أفيجدور ليبرمان، وزير الجيش وزعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، فقد أكد سعادته بالموقف الذي أبداه الرئيس الأمريكي ترامب حيال إيران، منوهًا إلى أن العدو الأول لـ "إسرائيل"، هو إيران ثم إيران ثم إيران، ومؤكدًا في الوقت ذاته على أن الحل مع الفلسطينيين يجب أن

يكون بإعطائهم دولة مستقلة، مع إمكانية تبادل الأراضي للحفاظ على التجمعات الاستيطانية.

موقف أحزاب الوسط واليسار المعارِضة

هاجمت أحزاب المعارضة تجاهل حل الدولتين. فقد اعتبر يتسحاق هرتسوغ، زعيم المعارضة وزعيم المعسكر الصهيوني، أن تصرفات رئيس الحكومة، وسعيه الدؤوب للتخلص من فكرة حل الدولتين، هي مصيبة كبيرة، وعلى الشعب الإسرائيلي أن يعيش حالة من الخوف والقلق في حال اقتربنا من حل الدولة الواحدة، والتي ستكون ذات أغلبية عربية.

أما زهافا جلاؤون، زعيمة حزب ميرتس، فقد أشارت هي الأخرى إلى أن حل الدولتين هو الحل الأمثل لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، لأن كل حل آخر سيكون بمثابة نظام فصل عنصري. من جانبه رفض الفكرة النائب العربي في الكنيست أحمد الطيبي، منوهًا إلى أن حلّ الدولة الواحدة سيمكّنه من أن يكون رئيس الحكومة القادم للدولة العبرية.

رغم سعادة اليمين بسبب لامبالاة ترامب بشأن حل الصراع، إلا أن التوقعات تُشير إلى أن دونالد ترامب، صاحب الأجندة الداخلية، والذي يسعى لترميم أمريكا من الداخل، قد يكون الأسوأ بالنسبة لـ "إسرائيل"، وذلك في حال تبنى النهج الانطوائي الداخلي، وسياسة العزلة، بناء على تصريحاته بأن ما أنفقته أمريكا في الشرق الأوسط، والذي يبلغ حوالي 6 ترليون دولار، يبني أمريكا ثلاث مرات، وأن الولايات المتحدة بإمكانها أن تعيش بغنى عن العالم.

رابعًا: نتنياهو يعين تساحي هنجبي وزيرًا مؤقتًا للاتصالات

في السابع عشر من شباط، أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والذي يتولى حقيبة الاتصالات أيضًا، عن تعيين تساحي هنجبي، وهو من أكثر المقربين إليه، وزيرًا مؤقتًا للاتصالات، لمدة ثلاثة شهور فقط. يأتي هذا التعيين في ظل التهم التي تلاحق نتنياهو حول علاقاته المشبوهة مع مالك صحيفة يديعوت أحرونوت، وبناء على نصيحة محامي نتنياهو له، بترك حقيبة الاتصالات، لمنع تدخل المحكمة العليا بنقل الوزارة لغيره.

موقف أحزاب اليمين الحاكم

باركت كافة أحزاب اليمين الحاكم هذه الخطوة، وهنأت هنجبي على الثقة التي مُنحت له. فقد اعتبرت ميري ريجيف، وزيرة الثقافة، أن التعيين يأتي في سياق الترتيبات الداخلية للائتلاف الحكومي. من جانبه رأى وزير السياحة يريف ليفين، أن التعيين دليل واضح على عدم حرص رئيس الحكومة على إمساك كافة الملفات بيده، كما تتهمه المعارضة.

موقف أحزاب الوسط واليسار المعارِضة

رأت أحزاب المعارضة أن ما قام به نتنياهو من تعيين هو هروب من المحكمة العليا. وحول التعيين المؤقت، أشار حزب ميرتس، وعلى لسان زعيمته زهافا جلاؤون، أن هذا دليل على سعي نتنياهو إلى الاستمرار في السيطرة على وسائل الإعلام لتلميع شخصيته. أما يوئال حسون من حزب "الحركة"، فقد رأى أن نتنياهو يتهرب من المسائل الهامة، ويتجه نحو بسط نفوذه على وزارة الاتصالات.

يتسحاق هرتسوغ، زعيم المعارضة وزعيم المعسكر الصهيوني، طالب باستقالة نتنياهو نهائيًا من وزارة الاتصالات، ورأى أن نقل الصلاحيات المؤقت هي نكتة حقيقية، وذكر أنه خلال المفاوضات الائتلافية، كان نتنياهو قد أشار إلى أنه ربما يتنازل عن رئاسة الحكومة، ولكن من غير الممكن أن يتنازل عن وزارة الاتصالات، وهي إشارة واضحة إلى نيته المسبقة نحو تغيير البنية الإعلامية.

يُذكر أن نتنياهو، ومنذ توليه الحكومة الثالثة عام 2013، وضع نصب عينيه تغيير البنية الإعلامية، وما تورطه في قضية التلميع الإعلامي مع مالك صحيفة يديعوت أحرونوت، إلا

في سياق سعيه لتثبيت نفسه لأطول فترة ممكنة في الحكم، كما عبّر عن ذلك غير مرة، بقوله إنه باق هنا لفترة طويلة

خامسًا: شاكيد تنجح في تعيين أربعة قضاة جدد، ينتمون إلى اليمين الإسرائيلي

نجحت وزيرة العدل الإسرائيلية إيلات شاكيد، من حزب "البيت اليهودي"، في تحقيق إنجاز كبير لليمين، وذلك بعد انتخاب أربعة قضاة محسوبين على التيار اليميني الحاكم، وقد شهدت مرحلة ما قبل الانتخابات معارك طاحنة، وجدلاً سياسيًا وقضائيًا واسعًا.

موقف أحزاب اليمين الحاكم

رحبت أحزاب اليمين قاطبة بانتخاب القضاة الأربعة، ووصفت إيلات شاكيد نتائج الانتخاب بأنها تسد النقص القضائي والإنساني، الذي كان ينقص المحكمة العليا قبل ذلك. أما "حزب البيت اليهودي"، فقد وصف المنتخبين على أنهم يحملون همّ الشعب، منوهًا إلى أنهم لن يتدخلوا في القرارات السياسية التي تتخذها الحكومة والكنيست. وكان موشيه كحلون، وزير المالية وزعيم حزب "كلنا"، من ضمن الهيئة التي شاركت في الإشراف على الانتخابات.

موقف أحزاب الوسط واليسار المعارِضة

عبّر اليسار والوسط الإسرائيلي عن إحباطه من نتائج هذا الانتخاب. فقد قالت تسيفي ليفني، زعيمة حزب "الحركة" ووزيرة العدل سابقًا، إن إيلات شاكيد فضّلت محكمة عليا تخضع للسياسة ولا تضع حدودًا للحكومة. أما زهافا جلاؤون، زعيمة حزب ميرتس، فعبّرت عن أسفها جرّاء خضوع انتخاب القضاة للسياسة، ولأن الانتخابات لم تسفر سوى عن انتخاب امرأة واحدة.

بهذا التعيين، يمكن القول إن المؤسسة القضائية باتت تتجه هي الأخرى نحو اليمين، ومن الممكن أن يكون لهذا الأمر انعكاسات على طبيعة القوانين المقدمة للكنيست في الفترة المقبلة، في ظل وجود التيار اليميني المتطرف داخل الحكومة، وسيفتح شهية حزب "البيت اليهودي" لتمرير تشريعات ذات صلة بضم الضفة ومستوطناتها.

سادسًا: تقرير مراقب الدولة حول حرب غزة 2014: ضربة قوّية للمستويين السياسي والعسكري

في الثامن والعشرين من شباط، صدر تقرير مراقب الدولة يوسف شابيرا حول الحرب الأخيرة على غزة عام 2014، وأشار التقرير إلى أماكن الخلل والفشل في إدارة الحرب، وتضمّن النقاط التالية:

1. لم يُطلع رئيس الحكومة ووزير الجيش ورئيس هيئة الأركان، المجلسَ الوزاريَ المصغرَ، على الوضع بصورة كاملة قبل الحرب وخلالها، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى اتخاذهم قرارات خاطئة.
2. لم يبدِ الوزراء اهتمامًا كبيرًا لفهم الأحداث والأوضاع.
3. تعامل نتانياهو مع الحرب تحت شعار "أستطيع أن أقرر ما أريد".
4. لم يتم التطرق لخطر الأنفاق بشكل موسع، ولم يُناقش خطرها سوى بشكل سطحي.
5. لم يكن هناك تقدير حقيقي حول النوايا التي تخفيها حماس حيال الحرب.
6. لم يقدم وزير الجيش يعلون بدائل وخيارات حربية، ولم يكن لدى المجلس أهداف واضحة من الحرب.
7. كان هناك تباين استخباري بين الوحدات الاستخبارية بشكل عام، وسوء تقدير للوضع على الأرض.

موقف أحزاب اليمين الحاكم

اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، أن ما ورد في التقرير مجتزأ ولا يعكس الحقيقة، وبدلاً من أن ينشغل مراقب الدولة بدعم الجيش في تحدياته، اختُلقت وقائع غير حقيقية، حيث أكد نتنياهو أنه لم يُخْفِ أيًّا من المعلومات عن المجلس الوزاري المصغر، منوّهًا إلى أن ما حققته الحرب شيء كبير، فقد قُتل ألف من مقاتلي حماس، ودُمّرت آلاف الصواريخ، وتم الوصول إلى مرحلة كبيرة من ردع حماس في غزة.

أما نفتالي بينت، وزير التعليم وعضو المجلس الوزاري المصغر الحالي والسابق، وزعيم حزب "البيت اليهودي"، فقد اعتبر تقرير مراقب الدولة زلزالاً سياسيًا، وأشار إلى أن هناك معلومات أخفيت عن أعضاء الكابينت الذي كان هو أحد أعضائه، مضيفًا أن الأهداف لم تكن واضحة، وأنهم –أعضاء المجلس- ضُللوا خلال الحرب. أما موشيه يعلون، الذي كان وزير الدفاع خلال الحرب، فقد اعتبر أن هناك عدم مسؤولية أظهرها بعض الأعضاء، ملمّحًا إلى نفتالي بينت، من خلال تسريبهم لمعلومات من اجتماعات المجلس، وأن الظروف التي أوصلت "إسرائيل" إلى الحرب كانت بسبب إصرار البعض على تنفيذ سياسات غير مجدية، مثل اعتقال 50 من محرري صفقة شاليط قبل الحرب.

موقف أحزاب الوسط واليسار المعارِضة

أكد يائير لبيد، زعيم حزب "يوجد مستقبل"، وعضو الكابينت خلال الحرب، صحة ما ورد في التقرير، وقال إنه ليس مهمًا نتائج التقرير، وإن الأهم هو الاعتراف بالخطأ، مطالبًا رئيس الحكومة بالوقوف أمام أخطائه والإقرار بها. أما تسيفي لفني، زعيمة حزب "الحركة" وعضو الكابينت خلال الحرب، فقد أشارت هي الأخرى إلى أن على شعب "إسرائيل" أن يفهم أن هناك حاجة لانقلاب فكري، واستبدال الشعارات اليمينية التي يتبناها نتنياهو بخطط عمل على الأرض، تتضمن الأهداف الإستراتيجية، وهذا ما حاولت القيام به خلال الحرب، على حد تعبيرها.

أما زعيم المعارضة وزعيم المعسكر الصهيوني يتسحاق هرتسوغ، فقد طالب رئيس الحكومة بأخذ العبر والاستقالة، واعتبر أن التقرير فيه الكثير من القلق والخوف الذي سيؤثر على سكان الدولة، مشيرًا إلى صدق استنتاجات ودقة عمل مراقب الدولة يوسف شابيرا. أما زهافا جلاؤون، زعيمة حزب ميرتس، فقد أشارت إلى أن التقرير يؤكد أن مجموعة من الفارغين تقود الدولة.

يمكن القول إنه لو كانت الظروف طبيعية، وكان لدى "إسرائيل" قيادات تاريخية مؤثرة، لانتقل التقرير إلى مربع لجنة تحقيق عامة، ولذهبت بعض الأحزاب باتجاه فك الائتلاف الحكومي القائم، لكنْ رغم قساوة نتائج التقرير، الذي أثبت أن ذهاب "إسرائيل" للحرب لم يكن ضمن خطط إستراتيجية، وأن الأهداف والخطط لم تكن واضحة حتى خلال الحرب، علاوة على الاستفراد باتخاذ القرارات من قبل نتنياهو، فإن كل ذلك لن يؤثر على تركيبة الحكومة القائمة؛ لأن البديل مفقود.

سابعًا: انتخاب يحيى السنوار رئيسًا لحركة حماس في غزة، وصدى ذلك في "إسرائيل"

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مع منتصف شهر شباط، أنها قد انتخبت يحيى السنوار قائدًا للحركة في قطاع غزة، خلفًا لإسماعيل هنية، وقد لقي هذا الخبر اهتمامًا كبيرًا، وتغطيةً واسعةً من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية.

فقد أشارت الصحف العبرية إلى أن يحيى السنوار هو رجل عسكري من الدرجة الأولى، وأن فوزه يُمثل تعاظمًا في نفوذ التيار العسكري في الحركة، وزيادة موجة "التطرف" فيها، ونوّهت بعض وسائل الإعلام إلى أن على "إسرائيل" الاستعداد لاحتمال قُرب المواجهة مع حماس، لأن الرجل الذي يقف على رأس السلم القيادي فيها، يؤمن بضرورة المواجهة مع "إسرائيل".

وقد وصفت القناة الأولى الرجل بأنه متزمت، قوّي الشخصية ونظيف اليد، ويؤمن بضرورة المواجهة مع "إسرائيل". فيما تناولت القناة الثانية -بنوع من التوسع- تصريحًا قديمًا للسنوار، قال فيه إن حماس لا تستطيع القضاء على "إسرائيل". وأجمعت وسائل الإعلام على أن حركة حماس هي في النهاية حركة شورية، وأن تغيير الأشخاص فيها لا يعني بالضرورة تغيير السياسة.

ثامنًا: انتشار الدعارة في الجيش الإسرائيلي

في الثالث عشر من شباط، كشف تقرير للقناة العاشرة، عن تورط مجموعة كبيرة من الجنود والمجندات، بالعمل في الدعارة كمهنة ثانية بعد الجيش، علاوة على تعاطيهم المخدرات والحبوب المنشطة.

وأفاد التقرير أن الكثير من الجنود يذهبون للعمل في قطاعات أخرى، ويعود ذلك إلى أن رواتبهم لا تسد احتياجاتهم الاقتصادية، الأمر الذي يدفعهم للبحث عن بدائل. دفع كشْف هذه القضية لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست للبدْء بالعمل من أجل توفير ظروف ملائمة للجنود، من أجل منع انتشار هذه الآفات في أوساطهم.

وأضاف التقرير أن 500 جندي ومجندة ينتقلون سنويًا للعمل في الدعارة، إلى جانب عملهم في الجيش، ونوّه إلى أن 20% من الجنود يعانون من مشاكل اقتصادية، وفي ظل هذه المعطيات، فإن منْع عمل الجنود في الأعمال الممنوعة قد يكون صعبًا، الأمر الذي يستوجب حلاً متسارعًا من قبل صانعي القرار.

يمكن القول إن الجيش الإسرائيلي لا يعاني من انتشار حالات الزنى والعمل في الدعارة فحسْب، بل يعاني أيضًا من ارتفاع نسبة الانتحار، وكذلك الاتجار بالأسلحة وبيعها، وباتت هذه المؤشرات الخطيرة، تدل على عدم رضى شريحة واسعة من الجيش الإسرائيلي عن أوضاعهم المعيشية والاقتصادية.

تاسعًا: فضيحة التنكيل بالمسنين في ملاجئ العجزة

كشف تحقيق للقناة الثانية في الثامن عشر من شباط، عما أطلق عليه كارثة بيوت العجزة، فقد أظهرت الصور تنكيلاً ووحشيةً كبيرةً في التعامل مع المسنين، من قبل بعض العاملين في هذه البيوت.

ووفق المعطيات الإسرائيلية، فإن عدد المسنين في بيوت العجزة يقارب الـ 22 ألفًا. ومن صور التنكيل التي أشار إليها التقرير الضرب، وترْك بعض المسنين ينامون لساعات طويلة على كرسي متحرك، وبعضهم ينام على فراشه لأكثر من يوم دون أن يتم تنظيفه، وعدم معاملتهم باحترام، ورفْع الصوت عليهم بشكلٍ مؤذٍ. ويدور التحقيق في الشرطة مع إحدى العاملات حول قيامها بوقْف جهاز الأكسجين عن إحدى المسنات، مما أدى إلى وفاتها.

بعد بث التقرير مباشرة، قامت الشرطة الإسرائيلية باعتقال خمسة من العاملين في بيوت العجزة، وقد تفاعل كثير من السياسيين مع الصور المرعبة على حد وصفهم، حيث اعتبروها منافية للقيم الإنسانية، وتدفع للاشمئزاز، ودعوْا إلى إيقاع عقوبات قاسية بحق مرتكبيها.

عاشرًا: مسألة تجنيد الحريديم تعود إلى الواجهة من جديد: مظاهرات واعتقالات

تظاهر آلاف الحريديم[1] في مدينة القدس ضد اعتقال أحد شبابهم، وضد التجنيد في الجيش، وقد أصيب خلال المظاهرات ثلاثة من رجال الأمن، واعتُقل 65 من المتظاهرين الحريديم، وقام المتظاهرون بتخريب بعض الممتلكات، وإغلاق العديد من الشوارع الرئيسة في مدينة القدس.

والحريديم قطاع منغلق على ذاته، يؤمنون فقط بأن من واجب اليهودي تعلم التوراة لحين قدوم المخلص، ويعتبرون أن العصرنة والحداثة منافية للقيم اليهودية، وتكثر مظاهراتهم المناهضة للتجنيد في الجيش، ويعتبرون ذلك مخالفة شرعية، إلا أن السلطات والحكومات استطاعت خلال السنوات الأخيرة، اقناع الكثير منهم للانضمام للجيش، على أن تُخصص وحدة خاصة بهم، تلتزم بكامل تعاليم التوراة، وتخلو من أي امرأة.

حادي عشر: "إسرائيل" تتحدث عن ارتفاع ظاهرة "اللاسامية" في الولايات المتحدة

تناولت العديد من الصحف العبرية، وبنوع من القلق الكبير، حوادث الاعتداء على العديد من المؤسسات اليهودية في الولايات المتحدة، بما في ذلك مقبرة يهودية بسانت لويس،

[1] يشكل الحريديم 9% من سكان الدولة العبرية، وهم يؤمنون أن واجب الرجال هو فقط تعلم التوراة، ويرفضون التجنيد في الجيش، وتعلم أيٍّ من الأمور الأخرى غير التوراة.

حيث تم فيها تدمير قرابة مائة قبر، وقد نوهت تلك الصحف إلى أن ظاهرة كُرْه اليهود باتت ملحوظة في الولايات المتحدة.

وأضافت التقارير العبرية أنه منذ مطلع العام الحالي، سُجلت في 27 ولاية أمريكية، قرابة 67 حادثة وصفتها بأنها مناهضة ومعادية لليهود، من بينها تهديدات هاتفية، واعتداءات على مؤسسات يهودية، وطالبت الجالية اليهودية في أمريكا البيت الأبيض بالعمل على الحد من هذه الظاهرة. ورغم مسارعة الرئيس الأمريكي ترامب إلى إدانة هذه الحوادث، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا حسب الصحف العبرية، التي ربطت ارتفاع الظاهرة بانتخابه.

رغم الترحيب الإسرائيلي الكبير بانتخاب ترامب، إلا أن الخشية بدأت تساور العديد من المفكرين الإسرائيليين، من أن تركيز الاهتمام الأمريكي على الشؤون الداخلية، سيؤثر سلبًا على الجالية اليهودية، خاصة أن 70% من يهود أمريكا صوتوا لصالح هيلاري كلنتون.

تركيا في الإعلام الإسرائيلي

تناولت الصحافة العبرية بعض الأحداث الجارية على الساحة التركية، وذلك وفق رؤيتها وتحليلها الخاص، وكان موقع صحيفة ويلا العبرية، أكثر وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تناولت الأخبار ذات الصلة بالشأن التركي، وصلت إلى ما يزيد عن المائة خبر خلال شهر شباط/ فبراير، ليتفوق هذه المرة على صحيفة يديعوت أحرونوت. وفيما يلي أبرز القضايا التي نالت تغطية من قبل الإعلام الإسرائيلي:

* تناولت غالبية الصحف العبرية سيطرة الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، على مدينة الباب السورية، وأضافت الصحف أن الهدف الأبرز لتركيا هو منع تسلل الإرهابيين إلى أراضيها، علاوة على رغبتها في إثبات دورها الإقليمي المتصاعد، حيث باتت تركيا تُعتبر من القوى الإقليمية التي تحدد رسم الخريطة السياسية، وذلك لما لها من ثقل سياسي واقتصادي، ولقدرتها على الحفاظ على علاقات جيدة مع أطراف متعددة، وإن كانت في أحيان كثيرة متناقضة.

* تناولت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، احتمال عودة المحادثات حول أنابيب نقل الغاز من "إسرائيل" باتجاه تركيا وأوروبا. وأشارت الصحيفة إلى أن وكيل وزارة الطاقة التركية سيصل إلى "إسرائيل"، وسيقوم ببحث العديد من المواضيع، من بينها موضوع هذه الأنابيب. كما أشار وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس، إلى أن تركيا و"إسرائيل" اتفقتا على أن تقوم شركة خاصة بمشروع مد الأنابيب بإشراف كلا الدولتين. يُذكر أن تصدير الغاز الإسرائيلي عبر الأراضي التركية، يُعتبر الطريقة الأكثر أمانًا، والمفضلة بالنسبة للإسرائيليين.

* تناولت صحيفة معاريف العبرية خبر تحذير الشاباك لفريق السلة الإسرائيلي "عيروني نهاريا"، من السفر إلى تركيا، وذلك لأن مدينة "غازي عنتيب" قريبة من الحدود السورية بنحو 98 كيلو مترا. ووفق الصحيفة، فإن الشاباك لديه تخوفات حقيقية من احتمال تعرض البعثة لمخاطر إرهابية، وبعد رفْض السلطات التركية أن يرافق البعثة الرياضية رجال أمن مسلحون، اضطرت وزيرة الرياضة ميري ريجيف لمرافقة البعثة بنفسها، حيث إن القانون التركي يسمح بوجود مرافقين مسلحين لمن هو وزير فما أعلى.

* تناولت القناة العاشرة أخبار مواجهة تركيا للتحديات الإرهابية، إذ إن تلك العمليات وصلت إلى أرقام مخيفة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. واستعرضت الصحيفة قيام القوات التركية باعتقال 35 شخصًا في إسطنبول، بسبب وجود شبهة ارتباطهم بتنظيم داعش، ونشرت السلطات التركية وفق الصحافة العبرية، وثائق تدل على ارتباط غالبية المعتقلين بتنظيم داعش.

* تناولت الصحف العبرية بشكل عام، خبر إدانة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قيام "إسرائيل" بالمصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، التي وصفها أردوغان بأنها انتهاك وتحرش واضح بحق الفلسطينيين، الأمر الذي اعتبره مراقبون إسرائيليون استمرارًا في نهج تركيا المنحاز للفلسطينيين.

* عنْونتْ صحيفة ويلا العبرية، خبرًا رئيسًا مفاده قيام ألمانيا باقتحام سكن أربعة من الأئمة يتجسسون لصالح أردوغان، وفق تعبير الصحيفة. وتوقعت الصحيفة أن تساهم تلك الاقتحامات بتشويش العلاقات بين تركيا وألمانيا، حيث تتهم ألمانيا الأئمة الأربعة بعلاقاتهم الوثيقة مع ألمانيا، وتأثيرهم الكبير على ثلاثة ملايين تركي يقيمون في ألمانيا.

* تناولت صحيفة ويلا العبرية أيضا خبر إقالة 4500 موظف حكومي في تركيا، بتهمة التخطيط للانقلاب على النظام الحاكم، وقد اعتبرت الصحافة العبرية هذا الأمر استمرارا في تثبيت أركان حكم أردوغان، الذي يبدو من الصعب زحزحته في ظل المعطيات الأخيرة بعد فشل الانقلاب، الأمر الذي يستدعي، وفق الصحافة الإسرائيلية، عدم الأمل بتغييب شخص أردوغان وحزبه عن الحكم.

* تناولت غالبية الصحف العبرية كذلك، الاستفتاء الشعبي على مسودة الدستور التركي الجديد منتصف نيسان/ إبريل القادم، ورجحت الصحافة أن يصوت الشعب بـ "نعم" لصالح التعديلات الدستورية، التي ستقود إلى بقاء أردوغان في الحكم لعشر سنوات إضافية على الأقل، واصفةً عملية تمرير التعديلات الدستورية بأنها سعي شخصي من أردوغان، للبقاء أطول فترة ممكنة في الحكم.

تم الاستناد في هذه القراءة على المواقع الإسرائيلية التالية:

1. موقع أخبار "سيخا مكوميت" https://mekomit.co.il/
2. موقع أخبار القناة الثانية http://www.mako.co.il/news
3. موقع أخبار القناة العاشرة http://10tv.nana10.co.il/
4. موقع أخبار القناة السابعة http://www.inn.co.il/
5. موقع أخبار القناة عشرين http://www.20il.co.il/
6. موقع أخبار القناة الأولى http://www.iba.org.il/
7. موقع أخبار صحيفة يديعوت أحرونوت http://www.ynet.co.il/home/0,7340,L-8,00.html
8. موقع أخبار صحيفة معاريف http://www.maariv.co.il/
9. موقع أخبار صحيفة هآرتس http://www.haaretz.co.il/
10. موقع كلكلست الاقتصادي https://www.debkaco.il/